الأمم المتحدة

E

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/2008/WG/C.1/4
6 March 2008
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

# تقرير

## اجتماع الخبراء حول تعزيز التنمية المستدامة في الدول العربية من خلال التكامل الإقليمي: رؤية استراتيجية للفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠
## بيروت، ١٥-١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨

### موجز

استعرض "اجتماع الخبراء حول تعزيز التنمية المستدامة في الدول العربية من خلال التكامل الإقليمي: رؤية استراتيجية للفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠" التحديات والفرص التي تواجه المنطقة في الفترة المحددة وما تم تنفيذه من التوصيات الصادرة عن "اجتماع الخبراء رفيع المستوى حول دور الإسكوا في خدمة دول المنطقة حتى عام ٢٠١٠ ومستقبل عمل الإسكوا".

وتركزت المناقشات، التي أشارت إلى أهمية صياغة الرؤية التنموية المستدامة والرؤية الاستراتيجية في المنطقة العربية حتى عام ٢٠٢٠، على القضايا الرئيسية التي تهم هذه المنطقة، لا سيما منها القضايا الاجتماعية والاقتصادية كالفقر والعمالة والشباب والمرأة، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب ومجتمع المعلومات والبيئة وتغير المناخ.

واختتم الاجتماع بتوصيات حول رؤية مستقبلية للتنمية المستدامة في المنطقة، وأخرى حول تعزيز التعاون بين الإسكوا والدول الأعضاء من أجل تحقيق هذه الرؤية. كما تطرقت التوصيات إلى ضرورة العناية بعدد من المسائل ذات الصلة، ومنها البيانات والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، والمياه والطاقة والبيئة، والسياسات الاجتماعية وبناء مجتمع المعرفة.

وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة الفنية للإسكوا التي عقدت اجتماعها الأول يومي ١٦ و١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، والتي تضم كبار المسؤولين من الدول الأعضاء، شاركت في أعمال اليوم الثاني من اجتماع الخبراء.

## المحتويات


| | الفقرات | الصفحة |
|---|---|---|
| مقدمة | ١ | ٣ |
| الفصل | | |
| أولاً- **الاستنتاجات والتوصيات** | ٢-١٦ | ٣ |
| ألف- الاستنتاجات والتوصيات العامة | ٣-٧ | ٣ |
| باء- التوصيات والاستنتاجات بشأن البيانات والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية | ٨ | ٤ |
| جيم- استنتاجات وتوصيات بشأن البيئة والمياه والطاقة | ٩-١٢ | ٤ |
| دال- الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بالمواطنة والمشاركة | ١٣ | ٦ |
| هاء- الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بالسياسات الاجتماعية | ١٤ | ٦ |
| واو- الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بمجتمع المعرفة | ١٥ | ٧ |
| زاي- توصيات بشأن توثيق التعاون بين الإسكوا وشركائها | ١٦ | ٧ |
| ثانياً- **مواضيع البحث والمناقشة** | ١٧-٣٧ | ٨ |
| ألف- الجلسة الأولى: التحديات والفرص: تنفيذ توصيات اجتماع الخبراء رفيع المستوى حول دور الإسكوا في خدمة دول المنطقة حتى عام ٢٠١٠ ومستقبل عمل الإسكوا | ١٧-١٨ | ٨ |
| باء- الجلسة الثانية: انعكاسات رؤية تنموية مستدامة للمنطقة العربية حتى عام ٢٠٢٠ | ١٩-٢١ | ٨ |
| جيم- الجلسة الثالثة: نحو مجتمع معلومات منتج ونشط في المنطقة العربية | ٢٢-٢٤ | ٩ |
| دال- الجلسة الرابعة: القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي تهم المنطقة العربية: الفقر، العمالة، الشباب، المرأة، الاستثمار والتنوع الاقتصادي، السياسات المالية والنقدية | ٢٥-٢٧ | ١٠ |
| هاء- الجلسة الخامسة: الطريق إلى الأمام: رؤية استراتيجية للمنطقة حتى عام ٢٠٢٠ | ٢٨-٢٩ | ١١ |
| واو- الجلسة السادسة: البيئة وتغير المناخ في المنطقة العربية | ٣٠-٣٣ | ١٢ |
| زاي- الجلسة السابعة: التعاون بين بلدان الجنوب: كيف يمكن للمنطقة العربية الاستفادة من الخبرات الغنية في المناطق الأخرى | ٣٤-٣٧ | ١٣ |
| ثالثاً- **تنظيم الأعمال** | ٣٨-٤٨ | ١٤ |
| ألف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده | ٣٨ | ١٤ |
| باء- الافتتاح | ٣٩-٤٦ | ١٤ |
| جيم- الحضور | ٤٧ | ١٦ |
| دال- جدول الأعمال | ٤٨ | ١٦ |
| المرفق- قائمة المشاركين | | ١٧ |

## مقدمـــة

١- دعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) إلى عقد "اجتماع الخبراء حول تعزيز التنمية المستدامة في الدول العربية من خلال التكامل الإقليمي: رؤية استراتيجية للفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠" بهدف مناقشة التحديات الراهنة والمتوقعة التي تواجه دول المنطقة في ضوء التطورات العالمية الراهنة. وستسترشد الإسكوا بنتائج هذا الاجتماع من أجل المساهمة في وضع رؤية استراتيجية مستقبلية للمنطقة تأخذ في الاعتبار المستجدات الإقليمية والدولية وأولويات دول المنطقة وتطلعاتها، كما ستعمل على صياغة توصيات ملموسة من أجل تنفيذ ما يتعلق بتلك الرؤية.

## أولاً- الاستنتاجات والتوصيات

٢- تداول المشاركون في عدد من التوصيات التي أرادوا أن تكون قابلة للتنفيذ والرصد والتقييم والقياس، وطلبوا إلى الإسكوا العمل على إرسال هذه التوصيات إلى الجهات العربية ذات العلاقة، وتنفيذ الممكن منها ضمن برامجها بالتعاون مع كافة الهيئات والمؤسسات التي تبدي استعداداً للعمل المشترك في هذا المجال، وبشكل خاص المؤسسات ذات العلاقة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي، إلى جانب الهيئات والمؤسسات الوطنية في كل بلد من البلدان العربية، على المستويين الأهلي والحكومي.

### ألف- الاستنتاجات والتوصيات العامة

٣- أشار المشاركون إلى أن صياغة برامج التنمية المستدامة في المنطقة العربية لا بد أن ترتكز على رؤية مستقبلية شاملة ترتبط بالمستجدات الإقليمية والدولية في مختلف المجالات. ودعوا الإسكوا إلى الاتصال بكافة الأطراف العربية ذات العلاقة للتعاون معها في بلورة رؤية مستقبلية للمنطقة تمتد حتى عام ٢٠٢٠، وتتضمن سيناريوهات متعددة الاهتمامات، وتأخذ في الاعتبار المستجدات العربية والدولية والمناقشات التي تخللت هذا الاجتماع والاجتماع السابق في عام ٢٠٠٦ والتوصيات التي صدرت عنهما، إضافة إلى الدراسات الاستشرافية والاستراتيجيات والرؤى التي تم إنجازها في السابق حول التنمية المستدامة في المنطقة.

٤- كما دعوا الإسكوا إلى إرسال هذه الرؤية التنموية المستقبلية بعد إنجازها إلى كافة الأطراف ذات العلاقة في المنطقة لكي تؤخذ بعين الاعتبار عند وضع برامج التنمية للفترة المقبلة، على أن تقوم الإسكوا برصد التنفيذ وقياسه.

٥- وفي هذا المجال، أوصى المشاركون بأن تلحظ الرؤية التنموية المستقبلية القضايا التالية:

(أ) الترابط الوثيق بين التركيبة الاقتصادية للدولة وهيكليتها العامة، وهذا يتطلب السعي إلى بناء آليات عملية للانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الإنتاجي الذي يعتمد على المعرفة، بما يساهم في تطوير المجتمعات العربية لكي تواكب مستجدات مجتمع المعلومات العالمي؛

(ب) بناء مؤسسات المشاركة المواطنية الديمقراطية التي تنبع من الواقع الاجتماعي والقيم السائدة في المنطقة. لهذا لا بد للرؤية المستقبلية من أن تتضمن بلورة صيغ إبداعية جديدة عن المشاركة المواطنية في اتخاذ القرار؛

(ج) إن "للطفرة النفطية" نهاية لا بد آتية، مهما طال زمن هذه الطفرة، لهذا لا بد أن تتضمن الرؤية المستقبلية الموعودة مرحلة الانتقال إلى ما بعد الطفرة النفطية.

٦- لاحظ المشاركون أن بعض الدراسات والتقارير التي تم إعدادها في السابق لم تراع صيغاً في التخاطب تكون مقبولة من أصحاب القرار في الدول المعنية الأمر الذي تسبب بإهمالها وعدم العمل بها؛ لهذا أوصى المشاركون باعتماد "لغة تخاطب" في الرؤية التنموية المستقبلية تكون سهلة التقبل لدى أصحاب القرار، لكي تؤخذ في الاعتبار عند وضع برامج التنمية المستدامة الوطنية.

٧- كذلك لاحظ المشاركون أن قيمة أي رؤية مستقبلية أو استراتيجية تنموية ترتبط بشكل عضوي بتحديد المسؤولين عن التنفيذ، وصياغة آليات للتنفيذ تسمح برصد ما يتم إنجازه في هذا السبيل وقياسه. لذا أوصى المشاركون بأن تسعى الإسكوا إلى الاتصال بكافة الأطراف المعنية بحيث لا تقتصر مشاركتها على صياغة الرؤية المستقبلية وحسب بل تتعداها إلى تحديد آليات التنفيذ والمسؤولين عن تنفيذ كل جزء من أجزاء تلك الرؤية ووضع آلية لرصد الإنجازات وقياسها.

## باء- التوصيات والاستنتاجات بشأن البيانات والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية

٨- أكد المشاركون على أهمية توفير البيانات والمؤشرات وتوزيعها بشكل منتظم ودقيق بحيث تبنى القرارات على أساس علمي وموضوعي ينطلق من الواقع الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة العربية. وثمنوا ما تقوم به الإسكوا والمنظمات العربية والدولية الأخرى في هذا المجال، وأوصوا بما يلي:

(أ) السعي إلى إنشاء مراصد وطنية ومرصد عربي إقليمي للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع الإسكوا والمنظمات العربية والإقليمية ذات العلاقة؛

(ب) التركيز على المؤشرات السكانية والتحول الديمغرافي وعلى البيانات الموزعة بحسب النوع الاجتماعي والموقع الجغرافي؛

(ج) التأكيد على نوعية الإحصاءات الواردة من الدول الأعضاء وعلى تغطيتها كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما الإحصاءات المتعلقة بتوزيع الدخل والتركيبة الاجتماعية، بحيث تستخلص منها الاستنتاجات الصحيحة؛

(د) إجراء دراسات حول الريادة والتنافسية في أسواق السلع والخدمات والقطاع غير النظامي، لا سيما في المناطق خارج العواصم والمدن الكبرى في مختلف الدول الأعضاء، تأخذ في الاعتبار التنوع الاجتماعي والجغرافي فيما بين هذه الدول وداخل كل منها.

## جيم- استنتاجات وتوصيات بشأن البيئة والمياه والطاقة

٩- أشار المشاركون إلى أهمية صياغة القرارات والاستراتيجيات التنموية والاستثمارية في المنطقة في ضوء رؤية مستقبلية بشأن قضايا المياه والطاقة وذلك سعياً إلى تحقيق التكامل الإقليمي في هذين المجالين

الحيويين، وإلى أهمية إجراء دراسات حول إمكانات الاستفادة من صناعة المياه والنفط والغاز لكي تشكل قاطرة للتكامل الإقليمي، كما كان الفحم والصلب في بداية تكون الاتحاد الأوروبي. وأوصوا في هذا الإطار بما يلي:

(أ) السعي إلى بلورة عملية مشاركة تكاملية من أجل اتخاذ القرار وتبادل المنافع بين البلدان المنتجة للطاقة والبلدان الغنية بالمياه في المنطقة؛

(ب) الاستثمار في تكنولوجيا الطاقة الشمسية وفي تطبيقاتها، وتنويع مصادر الطاقة في المنطقة والإعداد لما بعد الطفرة النفطية.

١٠- وقد أكد المشاركون على متابعة الجهود الحالية الرامية إلى التعامل بجدية مع إدارة المياه المشتركة المستدامة، بما فيها برامج رصد كمية المياه ونوعيتها وتطوير الكفاءات البشرية اللازمة، وذلك بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة بمؤسساتها، الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم.

١١- وثمن المشاركون الدور الريادي الذي تؤديه الإسكوا في مجال تطوير الإدارة المتكاملة لموارد المياه وتحسين كفاءة استخدامها في مختلف الدول الأعضاء وفي الإطار الإقليمي.

١٢- أشار المشاركون إلى ضرورة أن تعطى قضايا البيئة والتنمية المستدامة الأخرى الأهمية في مختلف البرامج التنموية الوطنية والإقليمية، وأوصوا بما يلي:

(أ) تعزيز برامج التصدي للكوارث البيئية والتصحر، وبرامج معالجة النفايات الصلبة وإعادة تدوير المياه العادمة؛

(ب) تشجيع الدول الأعضاء على استثمار بعض موارد النفط من أجل تطوير آليات نظيفة في صناعة النفط والغاز تكون ذات مردود اقتصادي على القطاع الخاص وعلى المنطقة بشكل عام، ودعوة الحكومات وهيئات القطاع الخاص إلى القيام بأنشطة البحث والتطوير والاستثمار في مجالات المياه والطاقة على اختلاف مصادرها تلبية لاحتياجات المنطقة؛

(ج) تبني اعتماد تكنولوجيا الطاقة النظيفة في كافة مراحل إنتاج الطاقة واستهلاكها، وتفعيل دور القطاع الخاص على المستويين الوطني والإقليمي في هذا المجال؛

(د) البحث عن صيغ عملية (على غرار صندوق الأجيال القادمة" في الكويت أو الصيغ المعمول بها في الدول الأخرى ذات المداخيل النفطية مثل النرويج وألاسكا) من أجل الاستفادة من الطفرة النفطية الحالية لمرحلة ما بعد هذه الطفرة التي قد تأتي قبل عام ٢٠٢٠؛

(هـ) دعوة الدول الأعضاء إلى تبني التشريعات اللازمة من أجل إنفاذ توصيات الدورة الخامسة عشرة للجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وتوصيات مؤتمر بالي ٢٠٠٧ في مجال تحسين كفاءة استخدامات الطاقة؛

(و) دعوة الدول الأعضاء إلى اعتماد المحفزات والضرائب كأدوات اقتصادية في تنفيذ السياسات البيئية في الدول العربية.

## دال- الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بالمواطنة والمشاركة

١٣- أكد المشاركون على ضرورة أخذ واقع المجتمعات العربية وقيمها السائدة وتراثها الثقافي والفكري في الاعتبار عند وضع برامج عملية للمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، والعمل على صياغة خطوات عملية إبداعية قابلة للتنفيذ في هذا المجال. وأوصوا بما يلي:

(أ) إجراء دراسات موضوعية معمقة حول عمليات اتخاذ القرار في مختلف الدول العربية، والسعي إلى ابتكار صيغ إبداعية من أجل توسيع المشاركة المواطنية في هذه العملية بشكل واقعي قابل للتنفيذ، يضمن توسيع مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص، والهيئات المحلية والبلدية، في اتخاذ القرارات؛

(ب) إعداد دراسات مفصلة ومعمقة حول تطوير دور الدولة في التنمية في الدول العربية بهدف ابتكار صيغ لتوسيع دور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في التنمية؛

(ج) بلورة صيغ عملية من أجل استقطاب المهارات والخبرات المهاجرة، أو الاستفادة منها من دون الحاجة إلى عودتها إلى المنطقة، مثلا من خلال التشبيك العلمي والبحث والتطوير والاستثمار.

## هاء- الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بالسياسات الاجتماعية

١٤- أكد المشاركون على أهمية تطوير مناهج التعليم وتنمية الموارد البشرية كركن أساسي من أركان التنمية المستدامة والسياسات الاجتماعية الناجعة، مشددين على دور هذه السياسات في برامج التنمية الوطنية. وفي هذه المجالات، أوصوا بما يلي:

(أ) وضع برامج عمل واستراتيجيات تأخذ في الاعتبار النافذة الديمغرافية الناجمة عن ارتفاع نسبة الشباب بين السكان وتأثيرها على القضايا التنموية؛

(ب) إدماج قضايا المرأة والفقر والعمالة في كافة برامج التنمية المستدامة؛

(ج) تشجيع الاستثمارات التي تجمع بين الفوائد الاجتماعية والاقتصادية باتجاه تحقيق تنمية مستدامة ناجعة؛

(د) إجراء دراسات حول سياسات خلق فرص العمل والهجرة في مختلف دول المنطقة، تأخذ في الاعتبار التجارب الناجحة في دول العالم، وتسعى إلى وضع صيغ عملية للاستثمار الناجح في الموارد البشرية في المنطقة الأمر الذي يساهم في وقف تصدير رأس المال البشري والاستفادة القصوى من هذه الموارد؛

(هـ) إعداد دراسات من أجل تشجيع استثمار فوائض النفط في دول المنطقة في مشاريع اقتصادية ناجحة في الدول ذات الفائض في العمالة البشرية؛

(و) إعداد دراسات حول كيفية التحول من ثقافة الاقتصاد الريعي إلى ثقافة الإبداع والإنتاج والتنافسية، واعتماد المؤشرات الدولية في قياس التقدم المحرز في هذا الإطار.

## واو- الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بمجتمع المعرفة

١٥- أكد المشاركون بأن "مجتمع المعرفة" أصبح الهدف الرئيس في معظم المجتمعات، بحيث أصبحت التنمية المستدامة مرتبطة عضوياً بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأشاروا إلى أن نظم التعليم وتنمية الموارد البشرية هي السبيل الأول الذي يتم من خلاله تكوين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونقلها واستخدامها، والذي يمكن الأجيال القادمة من أن تكون مستعدة بشكل أفضل لعالم مبني على المعرفة. وفي هذا الإطار، أوصى المشاركون بما يلي:

(أ) دعوة كافة الجهات العربية والدولية ذات العلاقة إلى المشاركة في صياغة رؤية مستقبلية شاملة حول "مجتمع المعرفة" تكون نابعة من الرؤية التنموية المستقبلية وتشمل كافة القطاعات، الاقتصادية منها والاجتماعية والتربوية والسياسية، وتعتبر "التكامل المعرفي المعلوماتي" مدخلاً ناجحاً نحو تحقيق تكامل عربي تنموي شامل، على أن تترجم إلى برامج عملية ضمن فترات زمنية محددة تكون قابلة للتنفيذ بحيث يتم قياسها ومتابعة التقدم المنجز فيها بشكل دوري منتظم؛

(ب) تشجيع الابتكار والإبداع في كافة مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها في مختلف نواحي الحياة، ورفض "دعاوى" حصر الإبداع بالخبراء في مجال المعلوماتية باعتبار الإبداع المعرفي إبداعاً ثقافياً وحضارياً واجتماعياً مرتبطاً بالتحول الثقافي والاجتماعي والمعرفي؛

(ج) تعزيز صناعة "المحتوى الرقمي العربي" واعتبارها صناعة استراتيجية تتضمن الحفاظ على التراث العربي وتعميمه، وتوفر فرصاً حقيقية للاستثمار الاقتصادي المربح والمنتج ثقافياً وسياسياً وتربوياً؛

(د) ضرورة الاهتمام بكافة التكنولوجيات الإبداعية الأخرى المستجدة على الصعيد العالمي، وبشكل خاص التكنولوجيا النانوية، والتكنولوجيا الحيوية والجينات الوراثية وتكنولوجيا المواد الذكية، والاهتمام الجاد بالاستثمار في هذه التكنولوجيات وتطبيقاتها وخدماتها الاقتصادية في المنطقة.

## زاي- توصيات بشأن توثيق التعاون بين الإسكوا وشركائها

١٦- أكد المشاركون على أهمية التعاون الوثيق بين الإسكوا والجهات ذات العلاقة في الدول الأعضاء، وكذلك بينها وبين المنظمات الأهلية والإقليمية والدولية ذات العلاقة. وأوصوا في هذا المجال بما يلي:

(أ) تفعيل قنوات التواصل والشراكة بين الإسكوا وأصحاب القرار والجهات المعنية بمختلف أنشطتها في الدول الأعضاء؛

(ب) تفعيل قنوات التواصل والشراكة بين الإسكوا وسائر الهيئات التابعة لجامعة الدول العربية ولمنظومة الأمم المتحدة من جهة، وبين الإسكوا والدول الأعضاء والجهات المانحة من جهة أخرى، بهدف زيادة تمويل المشاريع والأنشطة، مع الحرص على تفادي الازدواجية ومنع تكرار هذه البرامج والأنشطة؛

(ج) اعتماد صيغة محافظ التوصيات، ومراجعة أساليب عمل الإسكوا في تنفيذ التوصيات السابقة بغية الاستفادة من الدروس المكتسبة وإجراء دراسات نقدية جريئة في هذا المجال؛

(د) تنسيق برامج عمل الإسكوا مع خطط التنمية الوطنية والأولويات المعتمدة في الدول الأعضاء، والسعي إلى صياغة هذه البرامج ضمن فترات زمنية تتلاءم مع الفترات المعتمدة في خطط التنمية الوطنية؛ ووضع آليات عملية من أجل تقديم المشورة الفنية إلى الجهات المعنية في الدول الأعضاء في هذا المجال؛

(هـ) دعوة الإسكوا إلى الاستمرار في دعم الدول الأعضاء في وضع استراتيجيات التنمية الاجتماعية؛

(و) وضع خطة إعلامية من أجل التعريف بأنشطة الإسكوا وبرامجها ورفع مستوى وعي المواطن بها في مختلف الدول الأعضاء.

## ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة

### ألف- الجلسة الأولى: التحديات والفرص: تنفيذ توصيات اجتماع الخبراء رفيع المستوى حول دور الإسكوا في خدمة دول المنطقة حتى عام ٢٠١٠ ومستقبل عمل الإسكوا

١٧- استعرضت الأمانة التنفيذية أبرز النتائج والتوصيات التي خلص إليها "اجتماع الخبراء رفيع المستوى حول دور الإسكوا في خدمة دول المنطقة حتى عام ٢٠١٠ ومستقبل عمل الإسكوا" الذي عقد في بيروت يومي ٢٤ و٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ والتقدم المحرز على صعيد تنفيذها. وأشارت الأمانة التنفيذية إلى أن الهدف هو البناء على هذه النتائج والتوصيات التي تساهم في بلورة رؤية مستقبلية للتنمية المستدامة الشاملة تأخذ في الاعتبار المستجدات والمتغيرات العربية والدولية، وبشكل خاص التقدم المحرز في بعض المجالات في المنطقة، وتبنى على أسس علمية وثقافية واقتصادية واجتماعية متكاملة.

١٨- وفي ضوء هذا العرض، ركزت المناقشات في تلك الجلسة على إمكانية تحديد أولويات يمكن طرحها على مؤتمر القمة العربية المقبل، والحرص على عدم تعارض التوصيات فيما بينها وربطها بآليات للتنفيذ. كما ركزت المناقشات على تعزيز التعاون بين الإسكوا والدول الأعضاء، وعلى ضرورة الاستفادة من الدروس المكتسبة ومن تجارب الآخرين من أجل تحسين الأداء.

### باء- الجلسة الثانية: انعكاسات رؤية تنموية مستدامة للمنطقة العربية حتى عام ٢٠٢٠

١٩- قدمت ورقة بعنوان "أزمة المياه "والداء العربي" والتنمية المستدامة؟". تناولت مشكلة شح المياه في المنطقة وتدهور نوعيتها في ضوء تنامي السكان والصناعة الأمر الذي أدى إلى زيادة الحاجة إلى المياه. وقد أشارت الورقة إلى أن اقتصاد المنطقة يعتمد بشكل كبير على الوفرة النفطية، وهي مورد من الموارد غير المتجددة (الداء العربي). فعلى هذين المصدرين الطبيعيين، أي النفط والمياه، ترتكز الهياكل الاقتصادية بكاملها، وأداء المنطقة التنموي والمشاكل التي تواجهها. فطريقة تفاعل شح المياه ووفرة النفط تحدد المعالم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي يتمحور حولها مستقبل الاقتصاد العربي.

٢٠- وخلصت الورقة إلى أن العالم العربي لا يحتاج إلى وضع استراتيجية للتنمية الاقتصادية المستدامة عن طريق التخفيف من الاعتماد الشديد على الموارد غير المتجددة وحسب، بل إلى ترشيد المحافظة على قاعدة الموارد الطبيعية المتوافرة فيه أيضاً. كما أنه بأمس الحاجة إلى تماسك داخلي استراتيجي يمكنه من

تجميع قواه من أجل حماية مصالحه المائية، مع أخذ الاحتباس الحراري العالمي الذي يتسبب بتفاقم مشكلة ندرة المياه في الاعتبار.

٢١- وتلت عرض هذه الورقة مناقشة عامة، أثار خلالها المشاركون عدداً من النقاط، أبرزها:

(أ) إن شح المياه ووفرة الطاقة قد يشكلان تحدياً كبيراً أمام التنمية المستدامة، ولكن يمكن من خلال هذا التلاقي توفير فرص حقيقية من أجل تحقيق التكامل الإقليمي؛

(ب) إن الطاقة والتنمية المستدامة هما من التحديات الرئيسة التي تواجهها منطقة الإسكوا، إلى جانب تحديات أخرى كالتنويع الاقتصادي، والحروب والنزاعات، وارتفاع معدلات النمو السكاني، والفقر وعدم توازن توزيع الثروات، ونوعية التعليم، والقضايا البيئية، لا سيما منها قضية تغير المناخ؛

(ج) الافتقار إلى المؤسسات التي تقوم برصد السياسات العامة وتقييم أدائها، وغياب المعنيين برصد الأداء على صعيد هذه السياسات وبتحسينه؛

(د) الاعتماد على بيانات قديمة في موضوع المياه لا تأخذ في الاعتبار التقارير والبيانات الحديثة.

## جيم- الجلسة الثالثة: نحو مجتمع معلومات منتج ونشط في المنطقة العربية

٢٢- قدمت خلال هذه الجلسة ورقة بعنوان "نحو مجتمع معلومات منتج ونشط في المنطقة العربية" استعرضت الإنجازات في تنفيذ الخطة الإقليمية الإجرائية من أجل بناء مجتمع المعلومات، والتحديات المتمثلة في الفجوة الرقمية والتشريعات القانونية والأطر التنظيمية وضعف الاستثمار. ثم عرضت للآليات اللازمة من أجل المضي قدما في ضوء التطورات العالمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (جيل الإنترنت الثاني)، عبر توفير بيئة قادرة على بلوغ أهداف مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، والتحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة وبناء القدرات والشراكات ورفع مستوى الوعي ووضع السياسات والخطط والاستراتيجيات الوطنية اللازمة من أجل بناء مجتمع المعرفة.

٢٣- فقد أشارت الدراسة إلى أن مفهوم مجتمع المعرفة قد حل محل مفهوم مجتمع المعلومات كونه يقوم على توظيف المعرفة في تنمية كافة القطاعات الاجتماعية والاقتصادية. وأوضحت الورقة بأن الفجوة الرقمية ليست محصورة بالنفاذ إلى المعرفة بل تتخطاها لكي تشمل استيعاب هذه المعرفة وحسن توظيفها من خلال التوعية والتعليم والتدريب، ثم توظيفها اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، ومن ثم الانتقال إلى توليد المعرفة محلياً من خلال مؤسسات البحث والتطوير، ومؤسسات الإنتاج والخدمات.

٢٤- وفي ختام الجلسة، أثار المشاركون مجموعة من النقاط تمحورت حول الجوانب التالية:

(أ) إن الفرصة سانحة اليوم، مع الطفرة النفطية التي تشهدها المنطقة، من أجل بناء مستقبل عربي قائم على العدالة والحرية، لا سيما الحريات الأكاديمية واستقلال المؤسسات التعليمية؛

(ب) التشديد على دور الأمم المتحدة عامة، والإسكوا خاصة، كمحفز وميسر لعملية البناء وتوظيف المعرفة في التنمية وبناء مجتمع المعلومات؛

(ج) إن النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمعتقدات السائدة قد تعرقل مسار النمو، لا سيما منها ثقافة الهروب من الإقرار بالخطأ، علما أن الإقرار به هو السبيل إلى التعلم والتقدم؛

(د) ضرورة بذل الجهود من أجل تعزيز التقدم البطيء على صعيد زيادة المحتوى الرقمي العربي وتوزيعه وتطويره؛

(هـ) ضرورة معالجة انعدام التوازن بين الأدوار التي تضطلع بها الحكومة من جهة والقطاعان الخاص والمدني من جهة أخرى، خاصة في مجالات بناء مجتمع المعلومات؛

(و) ضرورة التأكيد على الفارق بين استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستراتيجية اكتساب المعرفة التي تسرع عملية الإبداع وتنظم التغيير تنظيما فعالا وتعزز الإنتاجية وتؤثر على النمو الاقتصادي.

## دال- الجلسة الرابعة: القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي تهم المنطقة العربية: الفقر، العمالة، الشباب، المرأة، الاستثمار والتنوع الاقتصادي، السياسات المالية والنقدية

٢٥- عرضت الأمانة التنفيذية مشاكل الشباب ودورهم في عملية التنمية. وأشارت إلى أن ارتفاع نسبة الشباب قد يؤثر بشكل إيجابي كبير على التقدم والتنمية ويسرع في المضي نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لكنه قد يضع الحكومات أمام أعباء مالية إضافية، ناجمة عن ضرورة توفير المزيد من الخدمات التعليمية وفرص العمل اللائقة وما إليها، كما يستدعي انتهاج سياسات اقتصادية واجتماعية مناسبة من أجل تحفيز العمالة وزيادة مشاركة الشباب في الحياة السياسية.

٢٦- ولكن في غياب السياسات التي تواكب هذا التزايد السريع في الفئة العمرية الشابة، يواجه الشباب العديد من الصعوبات مثل تقييد الحريات، والاستبعاد عن المشاركة الفعالة في الحياة السياسية، والبطالة، وانعدام المساواة بين الجنسين، وتدني مستوى الوعي بالقضايا المتصلة بالتغذية والصحة النفسية وبمخاطر الأمراض والحوادث المرتبطة بالسلوك اليومي كاللجوء إلى المخدرات. بالمقابل، تحد النزاعات المسلحة والعنف من فرص الشباب ومن الدور الذي يمكن أن تؤديه هذه الفئة كونها عنصرا أساسيا في عملية التنمية.

٢٧- وفي ضوء ما تقدم، تركزت المناقشات على مسألة الهجرة ومدى ارتباطها بالفقر والعمالة والشباب والمرأة. وقد دار النقاش حول النقاط التالية:

(أ) إن معظم أصحاب المهارات قد يهاجرون بحثاً عن فرص لاستخدام معارفهم المكتسبة، وليس فقط بسبب الفقر المدقع الذي قد يعانون منه؛

(ب) الخوف السائد من تشتت الشباب في غياب أي مشروع استراتيجي عربي يسعى إلى نهضة الشباب العربي، ومع استمرار التبعية الثقافية والفكرية للخارج التي قد تفوق التبعية التي كانت سائدة في عهد الاستعمار المباشر؛

(ج) أهمية دراسة قوى السوق التي تتحكم بالهجرة في غياب استراتيجية واضحة للعمالة؛

(د) ارتفاع معدلات الهجرة بين النساء اللواتي يهاجرن كعاملات وليس كتابعات؛

(هـ) أهمية دراسة الفوارق بين أوضاع اليد العاملة الوطنية واليد العاملة الوافدة، خاصة في الدول المستوردة للعمالة؛

(و) إن إنشاء منطقة التجارة العربية الحرة غير كافٍ من أجل تحقيق التبادل والتكامل الاقتصاديين بين الدول العربية؛

(ز) الحاجة إلى دراسة مشكلة الاقتصاد الريعي وتأثيره على البنى الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، حيث ما زالت تسيطر هيكلية المجتمعات الإقطاعية على الأسواق الداخلية وتخضع معظم القرارات لنفوذ العائلات الكبرى، في غياب ضوابط واضحة لقوى السوق؛

(ح) إن الافتقار إلى الذاكرة المؤسسية والقدرة على الاستشراف يجعل من الصعب التحكم بالواقع ودراسة البدائل؛

(ط) الافتقار إلى السياسات العامة التي تسعى إلى إدماج المرأة في النشاط العام (فأغلبية الفقراء هم من النساء) والتي تأخذ في الاعتبار اهتمامات الشباب وتطلعاتهم؛

(ي) التشديد على افتقار العمالة العربية بشكل عام إلى القدرة على المنافسة في أسواق العمل الدولية؛

(ك) إن النقص الهائل في أنشطة البحث والتطوير والتدريب المتواصل يشكل عقبة بوجه بناء مجتمع الإبداع؛

(ل) إن السياسات الاجتماعية القائمة التي تهدف إلى الحماية وليس إلى التمكين تهدد بمحو الطبقة الوسطى وتزعزع الاستقرار والأمن والهندسة الاجتماعية.

## هاء- الجلسة الخامسة: الطريق إلى الأمام: رؤية استراتيجية للمنطقة حتى عام ٢٠٢٠

٢٨- استعرضت خلال هذه الجلسة ورقة مفاهيم بعنوان "تحديات العرب الاستراتيجية: تقاطعات السياسي والاقتصادي-الاجتماعي". وقد تناولت هذه الورقة التحديات التي يواجهها التحول الديمقراطي في العالم العربي حيث يتجلى هذا التحول في تنوع الفاعلين في الحياة السياسية وبروز المطالب الديمقراطية التي تجمع بين الجوانب السياسية والمدنية والممارسات الديمقراطية ومساءلة الحكومات وإعادة اكتشاف القوى السياسية. ولاحظت الورقة تصاعد الحركات الإسلامية في المشهد السياسي في معظم دول المنطقة. لكن الورقة أشارت إلى أن هذا التحول يتعثر أمام ضعف الهيئات التشريعية والقضائية وعزوف أغلبيات واضحة في المجتمعات العربية عن المشاركة في الحياة السياسية بسبب سوء الأوضاع المعيشية (من فقر وبطالة وأمية) والثقافة السياسية العربية التي تعاني من وباء الشمولية الموروث عن عقود طويلة من القمع والتضييق على الحريات.

٢٩- وانطلاقاً من هذا العرض، أثار الحاضرون في مناقشاتهم النقاط التالية:

(أ) اقتصار الورقة على استعراض الحاضر من دون التوقف عند التطور التاريخي للمنطقة واستشراف المستقبل؛

(ب) إغفال الورقة العوامل الخارجية المعرقلة أو المحفزة وعلاقتها بالتحول الديمقراطي داخل المنطقة ، حيث لم تُدرَس العلاقة بين الشركاء في الداخل وبين المجتمع المحلي والعالم الخارجي ككل؛

(ج) إغفال الورقة التحول الديمقراطي والبنى الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي ونظم الاستبداد وهيكلية الدولة الريعية وهي كلها عوائق حقيقية أمام تطور التحول الديمقراطي؛

(د) إن النزعة الدينية ليست حصرا بالمنطقة العربية بل هي جزء من تيار عالمي، حيث لوحظت عودة التأثيرات الدينية في العالم عموماً؛ لذا يجب التعامل معها بموضوعية من دون تمجيد أو استخفاف؛

(هـ) ترهل الفكر السياسي العربي وعجزه عن معالجة قضايا الأمة بسبب عدم مواكبته تطور العلم والتكنولوجيا في العالم؛

(و) التأكيد على دور الديمقراطية كصمام أمان للتنمية المستدامة.

## واو- الجلسة السادسة: البيئة وتغير المناخ في المنطقة العربية

٣٠- استعرضت الأمانة التنفيذية خلال هذه الجلسة ورقة بعنوان "تغير المناخ، وتحديات التنمية المستدامة في المنطقة العربية" شملت قضايا تغير المناخ من حيث منشئه ومخاطره. فتناولت الورقة الإجراءات التي دعا إلى اتخاذها اجتماع بالي ٢٠٠٧، "مؤتمر الأطراف الثالث عشر"، ضمن إطار تنفيذ الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ في المجالات التالية وهي التخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة، والتكيف مع تغير المناخ، والانتقال إلى التقنيات الموائمة بيئياً، ووضع معايير حساب الانبعاثات الناتجة عن التصحر وتدهور الأراضي. وأشارت الورقة إلى أن تغير المناخ يتسبب من جهة بزيادة نوبات الجفاف وتراجع كمية المياه الجوفية ونوعيتها، وبالتالي بانخفاض الإنتاجية الزراعية، ويؤدي من جهة أخرى إلى ارتفاع مستوى سطح البحر في المناطق الساحلية وزيادة الفيضانات وإغراق مناطق منخفضة وبالتالي إلى نزوح السكان. أما على الصعيد الاجتماعي فيحتمل أن يتسبب تغير المناخ بنشوء الصراعات الإقليمية مما سيؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة وانخفاض الدخل وزيادة عدد الفقراء والمهمشين. ومن الناحية الاقتصادية، يتوقع أن تتضاءل فرص التنمية الحضرية في المناطق المعرضة للجفاف وأن ترتفع التكاليف المرتبطة بندرة المياه ونوعيتها، وأن يصعب توفير الغذاء وتزداد كلفته نتيجة تفاقم مشكلة التصحر وتدهور الأراضي، فضلاً عن الخسائر المالية التي تنجم عن الفياضانات والأعاصير.

٣١- ثم استعرضت الورقة السياسات والبرامج والإعلانات والمبادرات التي تبنتها الدول العربية في مجالات الطاقة والمياه والأراضي من أجل الحفاظ على البيئة، والإسهام في التخفيف من انبعاثات غاز الكربون، والالتزام بتحقيق التنمية المستدامة وذلك في إطار مواجهة هذه الظاهرة والتكيف معها.

٣٢- كما استعرضت الورقة برامج الإسكوا وإنجازاتها في هذه المجالات، بخاصة الدراسات التي تناولت تقييم تأثيرات تغير المناخ والجفاف وتدهور نوعية المياه وتحديد الإجراءات الهادفة إلى التكيف مع هذا التغير والتخفيف من مسبباته، ومساعدة الدول الأعضاء عبر بناء القدرات في مجال الطاقة وترشيد استهلاكها واستخدام الطاقة المتجددة في إنتاج الكهرباء في المناطق الريفية. ثم اختتمت الورقة بعرض الإطار الاستراتيجي للإسكوا ٢٠١٠-٢٠١١ في هذه المجالات، لا سيما لجهة مواجهة التغيرات المناخية وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالي المياه والطاقة.

٣٣- وخلال المناقشة، التي تركزت بمعظمها على مجموعة من التوصيات، سبق أن أدرجت أعلاه، أشار المجتمعون إلى النقاط التالية:

(أ) ضرورة الاستفادة من زيادة الاستثمارات في التقنيات النظيفة بسبب ارتفاع معدلات مردودها الاقتصادي في المنطقة؛

(ب) إن رؤوس الأموال متوافرة لكن تدفقها نحو المنطقة ما زال ضعيفاً؛

(ج) غياب الاهتمام الجدي على مستوى القطاع الخاص بمشاريع معالجة المياه العادمة وتحلية مياه البحر رغم عوائدها المرتفعة؛

(د) النقص في التشريعات والنظم الضريبية التي تخدم القضايا البيئية والتأخير في إنفاذها؛

(هـ) التأكيد على دور الجامعات والقطاع الخاص ومؤسسات البحث والتطوير في هذه المجالات؛

(و) افتقار الدول العربية إلى موقف محدد وواضح من المفاوضات الجارية حول تغير المناخ، لا سيما تلك المعنية بتحديد الانبعاثات الحرارية المسموح بها نسبة إلى عدد السكان.

## زاي- الجلسة السابعة: التعاون بين بلدان الجنوب: كيف يمكن للمنطقة العربية الاستفادة من الخبرات الغنية في المناطق الأخرى

٣٤- قدمت خلال هذه الجلسة عروض عدة تمحورت حول المستجدات على صعيد التعاون فيما بين بلدان الجنوب، خاصة تلك التي شهدت تغيرا في ديناميكياتها التنموية، مع ظهور أطر جديدة للسياسات العامة الهادفة إلى تعزيز التعاون البيني فيما بين البلدان النامية على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية. وقد أشارت العروض المقدمة إلى أن التطور الحاصل على صعيد التعاون بين بلدان الجنوب يظهر أيضاً من خلال ارتفاع أحجام التداول فيما بين هذه البلدان، وزيادة التدفقات في مجال المساعدات الإنمائية وبناء القدرات المؤسسية والاتجاه نحو تنسيق الجهود من أجل تفعيل عملية تحقيق عدد من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، لا سيما منها الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٥- وأشارت العروض إلى ضرورة توزيع الفوائد المتأتية عن هذه الديناميات توزيعا شاملا وعادلا على كافة البلدان النامية، في ظل نمط العولمة السائد، وذلك عن طريق تجديد الالتزام بالتعاون المتعدد الأطراف،

وبناء الشراكات الشاملة بين القطاعين العام والخاص، واتخاذ مزيد من الإجراءات العملية التي تهدف إلى تحسين الجهود المتعددة الأطراف التي تبذل دعما للمبادرات التي تضطلع بها بلدان الجنوب.

٣٦- وتركزت المناقشات على الدور الاستراتيجي الذي يمكن أن تؤديه منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجان الإقليمية، والوكالات والبرامج التابعة لها؛ وأشير إلى دور الإسكوا ضمن ولايتها ورؤيتها الاستراتيجية في منطقة غربي آسيا التي شهدت نشأة نموذج أصلي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، عبر منظومة جامعة الدول العربية ثم قيام مجلس التعاون الخليجي، وذلك من حيث ترويج السياسات المتجهة نحو تبيان النتائج على صعيد التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتشجيع تقاسم المعارف والخبرات وإطلاق المبادرات الإرشادية من أجل تحفيز التبادل فيما بين بلدان الجنوب.

٣٧- وأشارت العروض إلى أن منظومة الأمم المتحدة تؤدي دورها على مستوى رأب الفجوة المؤسسية التي تعاني منها بلدان الجنوب، حيث تمثل هيكلية مؤسسية معنية بتقديم الدعم على صعيد التقنيات المعيارية والإحصائية والفنية، على غرار الدعم الذي تقدمه منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى البلدان الصناعية الأعضاء فيها. كما شددت العروض على الحاجة إلى مشاركة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني مشاركة شاملة على صعيد التعاون فيما بين بلدان الجنوب، عبر وضع الآليات التي تضمن التزام الجهات الفاعلة بهذه المشاركة الواسعة النطاق. وهذه الجهات الأخيرة، غير التابعة للقطاع العام، مدعوة إلى المشاركة ليس كجهات مراقبة صنع القرار فحسب، إنما كجهات معنية بعمليات صنع القرارات الجوهرية وبإطلاق المبادرات الميدانية.

## ثالثاً- تنظيم الأعمال

### ألف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده

٣٨- عقد "اجتماع الخبراء حول تعزيز التنمية المستدامة في الدول العربية من خلال التكامل الإقليمي: رؤية استراتيجية للفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠" يومي ١٥ و١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ في بيروت.

### باء- الافتتاح

٣٩- افتتح السيد بدر عمر الدفع، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذي للإسكوا، الاجتماع الذي عقد بهدف استعراض أبرز القضايا التي تهم المنطقة واستشراف آفاق العمل التنموي في المرحلة المقبلة.

٤٠- وأشار الأمين التنفيذي إلى أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) تمثل الذراع الإقليمي لمنظومة الأمم المتحدة، وهي تضطلع بدور مزدوج، يتمثل من جهة في نقل التطورات العالمية والممارسات والتجارب الناجحة في مجال التنمية المستدامة إلى الدول الأعضاء بغية تحقيق الاستفادة القصوى منها، مع أخذ الخصوصية الثقافية والحضارية التي تتميز بها المنطقة في الاعتبار؛ ومن جهة ثانية في نقل تطلعات الدول الأعضاء وهمومها إلى المجتمع الدولي في إطار وضع برنامج العمل العالمي على الصعيد التنموي.

٤١- ولهذا الغرض، أضاف الأمين التنفيذي، تسعى الإسكوا إلى رصد ظروف المنطقة ومتغيراتها وتطلعاتها لكي تكون وسيطاً أميناً ولكي تبني برامجها انطلاقاً من واقع المنطقة وطموحاتها. ولذلك درجت اللجنة على دعوة عدد من المفكرين والخبراء وأصحاب الرأي من مختلف أرجاء المنطقة العربية ومن الخارج، للاستفادة من تحليلاتهم والاسترشاد بآرائهم لدى تناول واقع المنطقة ومسار تطورها. فعقد الاجتماع الأخير الذي نظمته الإسكوا في هذا الإطار في مطلع عام ٢٠٠٦ وكان عنوانه: "قضايا السياسات العامة في المنطقة العربية حتى عام ٢٠١٠، التحديات والفرص". وقد صدر عنه عدد من أوراق العمل المتميزة والتوصيات القيمة التي عملت الإسكوا على تعميمها على الأطراف المعنية كافة. كما عملت على إدراج نتائج الاجتماع ضمن برامجها وأنشطتها.

٤٢- وأكد الأمين التنفيذي بأن الاجتماع الحالي يؤسس لمرحلة جديدة تمتد حتى عام ٢٠٢٠، ولذا سيُعرض على المجتمعين تقرير الاجتماع السابق لكي تشكل نتائجه نقطة انطلاق من أجل استشراف المتغيرات في الأولويات والخروج بتوصيات عملية قابلة للتطبيق تأخذ المستجدات في الاعتبار وتطرح للتداول والنقاش بين المفكرين والخبراء، حيث تعمل الإسكوا لاحقاً على إدماجها ضمن برامجها وأنشطتها المستقبلية.

٤٣- واستعرض الأمين التنفيذي أولويات عمل الإسكوا منذ عام ٢٠٠٢ التي تمحورت حول الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية من طاقة ومياه، وتعزيز السياسات الاجتماعية المتكاملة، وتحفيز التكامل الإقليمي الاقتصادي، وتسريع عملية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وشدد على جهود الإسكوا التي ركزت على ثلاثة محاور تتقاطع مع الأولويات الأربع المذكورة أعلاه، وهي النهوض بالمرأة وتعزيز مشاركتها في المجالات كافة، وتلبية الاحتياجات الخاصة لدى الشعوب التي تعيش في ظل النزاعات والحروب، بالإضافة إلى بناء القدرات الوطنية في مجال الإحصاء كشرط ضروري يضمن اتخاذ قرارات مبنية على معلومات صحيحة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

٤٤- وتوقف الأمين التنفيذي عند الاضطرابات وعدم الاستقرار اللذين تشهدهما المنطقة منذ فترة غير وجيزة، حيث تنامت فيها النزاعات الداخلية والإقليمية والدولية التي أوقعت خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات فتعثرت الجهود المبذولة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وساهمت في تبديد الموارد الشحيحة التي كان يمكن أن تنفق على تنمية المنطقة وتحقيق رفاه شعوبها.

٤٥- وأشار الأمين التنفيذي إلى أن وضع المنطقة مهدد بمزيد من التفتيت والتجزئة العرقية والمذهبية والثقافية، في حين قد تكون "السوق العربية المشتركة" التي طالما دعونا إلى تحقيقها عرضة للاندثار بفعل نشوء الشراكات التجارية الأخرى، الإقليمية أو الدولية أو الثنائية. وأشار إلى أن تيقننا من أن هذه الظروف مستمرة لا محالة في الأمد المنظور يدفعنا إلى الدعوة إلى مواصلة جهود التنمية في ظل النزاعات وعدم التيقن، لأنها الوسيلة الوحيدة الناجعة التي تخفف من الانعكاسات السلبية لهذه الصراعات، لا سيما في حال توجهت هذه الجهود نحو معالجة الأسباب المتجذرة لعدد من الظواهر المتفشية كالفقر والجهل وبطالة الشباب وتهميش المرأة وتدهور البيئة، وغيرها من الإشكاليات الاقتصادية والاجتماعية.

٤٦- وأكد الأمين التنفيذي أن الموارد المحدودة في المنطقة، بالرغم من مظاهر الوفرة فيها، لا سيما بعد الطفرة النفطية الجديدة التي تتراكم فيها عوائد النفط مجدداً بشكل لم يسبق له مثيل، تستدعي إعادة تحديد الأولويات والبحث عن الحلول المناسبة وتطبيقها، مع مراعاة الزيادة الملموسة في الموارد البشرية المتخصصة والمؤهلة في المنطقة من جهة، ومكامن القوة والضعف والفرص والمخاطر التي قد تواجه مسار

التنمية المستدامة من جهة أخرى، وذلك من أجل صياغة رؤية تنموية تسعى إلى تحسين ظروف شعوب المنطقة وواقعها المعيشي بحلول عام ٢٠٢٠.

## جيم- الحضور

٤٧- شارك في الاجتماع أكثر من عشرين مفكراً وباحثاً وعالماً من دول عربية مختلفة ومن الجاليات العربية في المهجر، بالإضافة إلى منظمات دولية ومستشارين لدى الإسكوا. كما شاركت في اليوم الثاني من اجتماع الخبراء اللجنة الفنية للإسكوا التي تضم كبار المسؤولين من الدول الأعضاء والتي عقدت اجتماعها الأول يومي ١٦ و١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

## دال- جدول الأعمال

٤٨- اعتمد "اجتماع الخبراء حول تعزيز التنمية المستدامة في الدول العربية من خلال التكامل الإقليمي: رؤية استراتيجية للفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠" جدول الأعمال بالصيغة التالية:

"١- التحديات والفرص: تنفيذ توصيات اجتماع خبراء رفيع المستوى حول دور الإسكوا في خدمة دول المنطقة حتى عام ٢٠١٠ ومستقبل عمل الاسكوا.

٢- القضايا الرئيسية للمنطقة العربية:

(أ) رؤية تنموية مستدامة للمنطقة العربية حتى عام ٢٠٢٠؛

(ب) التعاون فيما بين بلدان الجنوب: كيف يمكن للمنطقة العربية الاستفادة من الخبرات الغنية في المناطق الأخرى؛

(ج) القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي تهم المنطقة العربية: الفقر، العمالة، الشباب، المرأة، الاستثمار والتنوع الاقتصادي، السياسات المالية والنقدية؛

(د) نحو مجتمع معلومات منتج وناشط في المنطقة العربية؛

(هـ) البيئة وتغير المناخ في المنطقة العربية.

٣- الطريق إلى الأمام: رؤية استراتيجية للمنطقة حتى عام ٢٠٢٠.

٤- ما يستجد من أعمال".

المرفق(*)

## قائمة المشاركين

الدكتور ابراهيم عوض
مدير برنامج الهجرة الدولية
منظمة العمل الدولية
جنيف، سويسرا
هاتف: ٤٨ ٧١ ٧٩٩ ٢٢ ٤١+
فاكس: ٣٦ ٨٨ ٧٩٩ ٢٢ ٤١+
بريد إلكتروني: awad@ilo.org

الدكتور نبيل علي عبد العزيز
مدير، نظم اللغات المتعددة
هاتف: ٤٥٠٠٨٥٨-٢٠٢/١١١١٥٠١-٢٠١
فاكس: ٤٥٠٠٥٨٨-٢٠٢
القاهرة، جمهورية مصر العربية
بريد إلكتروني: nabilali_aziz@hotmail.com
nabilalii@gmail.com

الدكتور عدنان شهاب الدين
خبير في قضايا سياسات العلوم والتكنولوجيا
هاتف: ٢٥٣٥ ٥٣٧ ٦٧٦-٤٣
فيينا، النمسا
بريد إلكتروني: a.shihab-eldin@aon.at

الدكتور سميع البنا
نائب الرئيس للتخطيط الاستراتيجي
شركة نظم الكومبيوتر
هاتف: ٦٧٠٩-٣٣٨ (٢٤٠) ١+
٢٣٦٧-٣٢٠ (٣٠١) ١+
فاكس: ١٤ ٤٤٨٩-٤٨٩ (٨٦٦) ١
ماريلاند، الولايات المتحدة الأمريكية
بريد إلكتروني: sami.albanna@gmail.com

الدكتور يحيى بوعبدلاوي
أستاذ علوم جيولوجية في قسم الغابات والموارد الطبيعية
معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة
هاتف: ٢١٢٣٧٧٧١١٩
فاكس: ٢١٢٦١٢١١٥٨٩
الرباط، المملكة المغربية
بريد إلكتروني: yahia@hotmail.com
bouabdellaoui@iav.ac.ma

الدكتور جورج قرم
مستشار في القضايا الاقتصادية
وزير مالية سابق
هاتف: ٠١-٣٧٠١٣٠/٠١-٣٦٥٦٩٧
فاكس: ٠١-٩٨٠١٧٩
بيروت، الجمهورية اللبنانية
بريد إلكتروني: gecorm@inco.com.lb
mona@georgescorm.com

الدكتورة فاديا كيوان
أستاذة جامعية
كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة القديس يوسف
هاتف: ٠٣-٢٣٢٩٨٨
فاكس: ٠١-٥٨٥٦٩٥
بيروت، الجمهورية اللبنانية
بريد إلكتروني: fadiakiwan@yahoo.com
fadia.kiwan@usj.edu.lb

الدكتور طاهر كنعان
مدير، مركز الأردن لأبحاث السياسة العامة والحوار
هاتف: ٠٠٩٦٢ ٦ ٥٩٢٣٦٧٦
فاكس: ٠٠٩٦٢ ٦ ٥٩٢٣٣٦٨
عمان، المملكة الأردنية الهاشمية
بريد إلكتروني: taher.kanaan@gmail.com

الدكتور حسن نافعة
الأمين العام
منتدى الفكر العربي
هاتف: ٥٣٣٣٢٦١/٥٣٣٣٦١٧ (٦-٩٦٢)
٩٦٢-٧٧-٩٢٩٥٢٩٥
فاكس: ٩٦٢-٦-٥٣٣١١٩٧
عمان، المملكة الأردنية الهاشمية
بريد إلكتروني: hnafaa47@yahoo.com

الدكتورة ماي جردي
رئيسة قسم الصحة البيئية - كلية العلوم الصحية
الجامعة الأميركية في بيروت
هاتف: ٣٤٠١١٩ (١) (٩٦١)
فاكس: ٧٤٤٤٧٠ (١) (٩٦١)
بيروت، لبنان
بريد إلكتروني: mjurdi@aub.edu.lb

---

(*) صدر هذا المرفق كما ورد من القسم المعني.

الدكتورة فريدة العلاقي
خبيرة في القضايا الاجتماعية-الاقتصادية
هاتف: ٩٦١-٣-٤٣٦١٦١
فاكس: ٩٦٦٥٥٦٤٥٤٢٢٦
بيروت، لبنان
بريد إلكتروني: fallaghi@hotmail.com

الدكتور علي موسى
الأمين العام المساعد
مؤسسة الفكر العربي
هاتف: ٠١-٩٩٧١٠٠
فاكس: ٠١-٩٩٧١٠١
بيروت، الجمهورية اللبنانية
بريد إلكتروني: Akhalil@arabthought.org

السيد محمد بن عبد المحسن الذكير
الصندوق السعودي للتنمية
هاتف: ٩٦٦-١-٤٦٤٠٢٩٢
٩٦٦-٥٠-٥١٩٩٩٠١
٩٦٦-١-٢٧٩٤٠٥٠
فاكس: ٩٦٦-١-٤٦٤٠٢٤٦/٩٦٦-١-٤٦٤٧٤٥٠
الرياض، المملكة العربية السعودية
بريد إلكتروني: dukairm@yahoo.com

السيد صالح بن عبدالله بارباع
الصندوق السعودي للتنمية
هاتف: ٩٦٦-١-٤٦٤٠٢٩٢
فاكس: ٩٦٦-١-٤٦٤٧٤٥٠
الرياض، المملكة العربية السعودية
بريد إلكتروني: barabba@sfd.gov.sa

الدكتورة أنهار حجازي
رئيسة إدارة التنمية المستدامة والإنتاجية
الإسكوا
هاتف: ٩٦١-١-٩٨١٣٠١
فاكس: ٩٦١-١-٩٨١٥١٠

الدكتورة ميثاء الشامسي
مديرة، البحث والتطوير في جامعة الإمارات، العين
هاتف: ٩٧١-٣-٧٦٤٢٥٠٠
منزل: ٩٧١-٣-٧٦٧٢٢٤٠
فاكس: ٩٧١-٣٧٦٧١٤٦٣/٩٧١-٧٦٧٥٥٨٢
خليوي: ٩٧١-٥٠-٦١١١٨٨٣
أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة
بريد إلكتروني: malshamsi@uaeu.ac.ae

السيدة علياء الدللي
رئيسة فريق عمل الفقر والتنمية البشرية
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
عمان، المملكة الأردنية الهاشمية
بريد إلكتروني: alia.al-dalli@undp.org

الدكتور رغيد الصلح
خبير في قضايا التكامل الإقليمي والتعاون
هاتف: ١٨٦٥٥١٥٦٢١ (٤٤)
تيليفاكس: ١٨٦٥٥١٤٢٥٠ (٤٤)
فاكس: ٠١-٤٩٠٥٦٦
خليوي: ٠٣-٩٧٢٧٩٣
بيروت، الجمهورية اللبنانية
بريد إلكتروني: raghidelsolh@yahoo.com

السيد محمد صالح شلواح الطنيجي
مدير إدارة التخطيط والتنمية بالأمانة العامة
مجلس التعاون لدول الخليج العربية
هاتف: ٩٧١-٥٠-٦٤٢٢٢٨٤/٩٦٦-٥٠-٣٤٦٧٤٤٥
٩٦٦-١-٤٨٢٧٧٧٧
فاكس: ٩٦٦-١-٤٨٢٧٧١٦/٩٦٦-١-٤٨٢٩٠٨٩
الرياض، المملكة العربية السعودية
بريد إلكتروني: shelwah@eim.ae

الدكتور نبيل النواب
خبير في شؤون التنمية الاجتماعية
بريد إلكتروني: alnawwab@gmail.com

الدكتور جورج قصيفي
خبير في شؤون التنمية الاجتماعية
بريد إلكتروني: gkossaifi@hotmail.com

السيدة مارتا رويدس
نائب المنسق الخاص للبنان، منسق أنشطة الأمم المتحدة
في لبنان، والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة
الإنمائي في لبنان
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
فاكس: ٩٨١٥٢١

السيد كريستيان دو كليرك
مستشار في الشؤون الإنمائية